قائد مجموعة الديناميات والتنبؤات السكانية البحثية في معهد فيينا الديمغرافي :

تعليم المرأة هو العامل الرئيسي في تخفيض نسبة الخصوبة في الدول ذات الخصوبة العالية

14 أ أكتوبر / متابعات:

قال الدكتور سيرجي شيربوف قائد مجموعة الديناميات والتنبؤات السكانية البحثية في معهد فيينا الديمغرافي إن التعليم والتنمية يسيران باستمرار جنباً إلى جنب ، و أن تعليم المرأة هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الخصوبة في الدول ذات الخصوبة العالية. وأضاف سيرجي في محاضرته التي ألقاها بمركز شؤون الإعلام بالعاصمة الإماراتية ابوظبى حول(التنمية وتوقعات النمو السكاني) أنه عندما تصبح الدول الفقيرة أكثر تطوراً وتصبح النساء فيها أكثر تعلما ستنتهي مشكلة الخصوبة المرتفعة.

جاء ذلك في خبر نشرته قبل أيام وكالة الأنباء الإماراتية / وام ، موضحاً أنه بالرغم من ذلك سيستمر النمو السكاني بعض الوقت حتى بعد انخفاض نسبة الخصوبة .

وأشار سيرجي في محاضرته إلى إمكانية زيادة عمر الإنسان ، مستشهداً بآراء بعض العلماء من جامعة أكسفورد إذ قالوا إن عمر الإنسان لا يزداد فقط ولكن زيادته آخذة بالتسارع.. مشيرين إلى أنه خلال فترة قصيرة نسبياً سيعيش الناس بشكل طبيعي لأكثر من 120 سنة. كما أشار إلى رأي أوبري دي جري المختص بطب الشيخوخة من جامعة كامبردج بأن أول إنسان سيعيش 1000 سنة قد وُلِد بالفعل وأن عمليات الترميم المؤقتة للجسم باستخدام الخلايا الجذعية ومعالجة الجينات وتقنيات أخرى قد تُوقِف في نهاية المطاف عملية الشيخوخة بشكل كامل.

وأضاف الدكتور سيرجي أنه خلال 50 سنة من الآن سيتمتع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة فأكثر بصحة أفضل ومن المحتمل أن يتمكن الناس من العمل لمدة أطول.

وقال إن القياسات التي استُخدِمت أظهرت أن زيادة عمر التقاعد بمعدل شهرين في السنة سيضمن ثبات واستقرار معدل المسنين الذين تتم إعالتهم على الأغلب في العديد من الدول المتقدمة وبالرغم من ذلك فإن سرعة التقدم في العمر ستصل إلى أعلاها في العقود القادمة وفق ما ذكر المحاضر ...مضيفا الى أن التكيف مع التغيرات السريعة أمر أصعب ولذلك دعا الحكومات إلى أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتكون مستعدة لمواجهة مشكلة الشيخوخة.

وأكّد الدكتور سيرجي شيربوف أهمية وجود توقعات افتراضية أكثر احتمالا مشيرا إلى أن الوصول إلى مسار واحد لديناميكيات التعداد السكاني في المستقبل أو حتى عدة متغيرات محتملة يجب ألا يكون أساسا لاتخاذ قرارات هامة تتعلق بديناميكيات التعداد السكاني على المدى الطويل.

وقال إنه لا يمكن معرفة عدد السكان بدقة في المستقبل البعيد ولكن يمكن تقدير الاحتمالات لأن التعداد السكاني أو أي مؤشر اخر مشتق من تركيبة العمر للتعداد السكاني سيبقيان ضمن نطاق محدّد.

وتناول قائد مجموعة الديناميات والتنبؤات السكانية البحثية في معهد فيينا مستوى التحضر في الدول النامية مؤكدا أنه ما يزال أقل بكثير مما هو عليه في الدول المتطورة موضحا أن المستوى العالي للتكنولوجيا وحماية البيئة لم يؤديا إلى أي مشاكل اقتصادية اجتماعية خطيرة ولن يعيقا النمو الاقتصادي ولكنه أشار إلى أن التكيف مع التغيرات أمر صعب خاصة إذا كانت تحدث بسرعة عالية.

وقال إن الكثير من القضايا المرتبطة بأزمة الغذاء تعود لأمور تتعلق بالإنتاجية والتوزيع إذ أن بعض الدول المتطورة تدفع إعانات لمنتجيها الزراعيين لكي يمتنعوا عن إنتاج الغذاء بهدف استقرار الأسعار.

وأشار إلى أن معدل الإنتاجية لا يزال منخفضا في مناطق أخرى من العالم بالرغم من توفر الأراضي المناسبة ومن ثم يكون هناك نقص في المواد الغذائية التي تغطي حاجات سكانها موضحا أن هذه المسالة تثير تساؤلا حول العلاقة بين السكان والبيئة.

أثر الخلل البيئي في السكان

فايزة أحمد مشورة

أكدت دراسة للأمم المتحدة أن تدهور البيئة يمكن أن يدفع قرابة 50 مليون نسمة إلى النزوح عن مواطنهم بحلول عام 2010م، وأن العالم بحاجة لتعريف نوع جديد من اللجوء اسمه اللاجئ البيئي، وهذا ما أظهرته دراسة أخرى أعدها معهد البيئة والأمن البشري التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة ومفادها أن التصحر وارتفاع مستويات المياه في البحار والفيضانات والعواصف المرتبطة بتغيير المناخ ربما تؤدي إلى نزوح مئات الملايين من السكان من المناطق المنكوبة، ومما سبق نجد أن الوضع المتغير للبيئة سيحتاج للكثير من المساعدات والاحتياجات التي تسد متطلبات الحياة للسكان، ومما لا شك فيه أن الاختلال في التوازن البيئي سيزيد عدد اللاجئين النازحين من بلدانهم وسيضطرهم بالفعل إلى النزوح بسبب المشكلات البيئية التي ارتبطت بتدمير البيئة وتراوحت بين تآكل الأراضي الزراعية وتلوث المياه وظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن تصاعد الغازات من المصانع والسيارات.

فالمسؤولية هنا هي مسؤولية البشر أنفسهم، لأن الوضع الطبيعي يقتضي ويحتم على الإنسان أن يحافظ على البيئة وأن يحميها من أي تلوث يصيبها أو ضرر يلحق بها وأن يراعى شؤونها وأن يعمل جاهداً على حمايتها وحفظ توازنها.

د.جمال صوفان مدير الصحة الإنجابية م/صنعاء ل (14 أكتوبر):

تأهيل وتوعية الكوادر الصحية وتوفير خدمات الطوارئ التوليدية في طليعة اهتماماتنا الحالية

صنعاء / بشير الحزمي

أوضح الدكتور / جمال صوفان مدير الصحة الإنجابية بمكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة صنعاء أن محافظة صنعاء قد شهدت خلال الأشهر الماضية من العام الجاري 2008م تنفيذ العديد من الأنشطة الصحية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتي كان من أبرزها استمرار توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من خلال تزويد المرافق الصحية بوسائل تنظيم الأسرة الحديثة ، والعمل على تأهيل الكوادر الصحية العاملة على تقديم خدمات الصحة الإنجابية من خلال تنفيذ الإجراءات الأولية لعقد دورة تدريبية لمدة عام لترفيع عدد عشرين مرشدة صحية إلى قابلات مجتمع بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وكذا تنفيذ دورة لمدة أربعة أيام لعدد (20)قابلة في الطوارئ التوليدية بتمويل من وزارة الصحة العامة والسكان بالإضافة إلي تنفيذ دورتين لعدد (40)من مقدمي الخدمات في الأمراض المنقولة جنسياً .

د . جمال صوفان

وقال في تصريح خاص ل14أكتوبر أن مكتب الصحة والسكان بمحافظة صنعاء قد عمل ومنذ مطلع العام الجاري 2008 على نشر خدمات الصحة الإنجابية والتوعية في مختلف مناطق ومديريات المحافظة بما فيها العديد من القرى والمناطق النائية في المحافظة وأن ذلك قد تم من خلال توسيع تجربة الترويج المجتمعي للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة حيث تم اختيار خمس قرى من مديرية همدان ومن كل منها متطوعين وعلى ضوء ذلك تم تدريبهم على الترويج المجتمعي لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لمدة ثمانية أيام بتمويل من المشروع اليمني الألماني للصحة الإنجابية حيث تدرب عدد(20)مشارك منهم عدد(13)متطوعا ومتطوعة وعدد(7)من مقدمي الخدمات الصحية في اقرب مرفق إلى قرى المتطوعين للأشراف عليهم ومتابعتهم، بالإضافة إلي تدريب عدد(130) من الطلاب والطالبات كأصدقاء للصحة لنشر الوعي في مديريات همدان – سنحان وبني بهلول – الحصن – أرحب – بني حشيش – بلادالروس ، بما في ذلك تنفيذ أنشطة التوعية للشباب عبر المعسكرات الصيفية .

وأضاف بأن الجهود لازالت تبذل للعمل على تحسين خدمات الصحة الإنجابية وذلك من خلالالعمل ضمن منهجية برنامج تحسين جودة الخدمات المقر من قطاع السكان وزارة الصحة العامة والسكان والممول من المشروع اليمني الألماني للصحة الإنجابية حيث وقد تم خلال هذا العام تكريم ثلاثة مرافق صحية بالمحافظة لفوزها بالجودة وهي (وحدة قراتيل الصحية مديرية همدان ومركز الكبس الصحي مديرية الحصن ومركز غيمان الصحي مديرية سنحان وبني بهلول) .

مشيراً إلي انه قد تقدم في هذا العام لبرنامج تحسين الجودة عدد(10)مرافق صحية ويتم العمل فيها لتهيئتها للتقييم وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة منها تنفيذ زيارات إشرافية منهجية ودورية – تهيئة الظروف وتذليل الصعاب – توفير الإمدادات ، و إجراء تدريب ميداني (أثناء الخدمة)بنزول المدربين إلى المرافق الصحية لتدريب العاملين في مجالات (الإدارة – الوقاية من العدوى – الصحة الإنجابية والمشورة) ، وكذا تزويد المرافق الصحية بالتجهيزات والأدوات والنواقص الفعلية المطلوبة لتقديم الخدمات وتدريب العاملين عليها ، بالإضافة إلي إجراء التحسينات والترميمات البسيطة للمرافق لتتمكن من خوض التقييم بنهاية العام وفوزهم بشهادة الجودة.

منوهاً إلي ما قامت وتقوم به إدارة الصحة الإنجابية في المحافظة منذ إنشائها في عام 1997م حتي الآن من جهود حثيثة لتقديم وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وإيصالها إلي مختلف المناطق والمديريات في المحافظة وجعلها في متناول جميع السكان في المحافظة .

وقال بأنه قد تم تدريب العديد من الكوادر النسائية (مرشدات صحيات وقابلات)وتم توظيفهن ، وكذا تجهيز عدد من المرافق الصحية المقدمة لخدمات الصحة الإنجابية وبالتالي توسعنا في أماكن تقديم خدماتها.

وأضاف بأننا قد قمنا بتغطية جميع مديريات المحافظة بخدمات الصحة الإنجابية عبر المرافق الصحية التي يتوفر بها مقومات تقديم الخدمات من كادر وتجهيز والتي تقدر على أساس إجمالي المرافق الصحية بالمحافظة بنحو٪86 من إجمالي للوحدات الصحية ، وبنسبة ٪99من إجمالي المراكز الصحية ، وبنسبة٪100من إجمالي المستشفيات .

موضحاً بأن عدد النساء المستهدفات حالياً من خدمات تنظيم الأسرة في المحافظة هو (68532) امرأة .

مشيراً إلي انه وخلال الفترة القادمة سيتم التركيز علي تحسين مستوى تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المرافق المقدمة للخدمات ، و نشر خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتوعية ، و توفير خدمات الطوارئ التوليدية الشاملة والأساسية .

معرباً عن أمله في تجاوز كافة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها إدارة الصحة الإنجابية في المحافظة والتي يأتي في طليعتها قلة توفر الكوادر النسائية المؤهلة ، و ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، و عدم توفر ميزانية واضحة للصحة الإنجابية.

وفي ختام تصريحه قال مدير الصحة الإنجابية بمحافظة صنعاء أننا مازلنا بحاجة لبعض التوعية بأهمية الصحة الإنجابية لتقويتها مع المجتمع وهو ما ينبغي تعزيزه من خلال علاقة التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمانحين وكافة الشركاء في العمل السكاني .

انظر الجدول الاتي :

نعاني من قلة توفر الكوادر النسائية المؤهلة ، و ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، و عدم توفر ميزانية واضحة للصحة الإنجابية

واقع خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في محافظة صنعاء في الفترة من 2006-2008م

الفترة	تنظيم الأسرة			رعاية حوامل			ولادات			ملاحظات
	جديد	متردد	الإجمالي	جديد	متردد	الإجمالي	مرفق	منزل	الإجمالي	
الربع الأول	2370	5100	7470	1140	1324	2464	650	364	1014	128مرفق
الربع الثاني	2511	6202	8713	950	1532	2482	543	343	886	
إجمالي النصف	4881	11302	16183	2090	2856	4946	1193	707	1900	
الربع الأول	2076	5044	7120	923	1241	2164	400	359	759	122مرفق
للعام	8279	20428	28707	3801	4979	8780	1590	1373	2963	
الربع الأول	1170	2865	4035	909	1199	2108	675	336	1011	113مرفق
للعام	4846	12782	17628	3814	4710	8524	2286	1451	3737	

فوائد تنظيم الأسرة للأم والأب والأطفال

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث السكانية أن تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل تحقق العديد من الفوائد للأم والأب والأطفال والأسرة عموماً.

فبالنسبة للأم إن تنظيم الأسرة يقلل من وفيات وأمراض الأمهات. حيث يساعد على تجنب حدوث حوالي 25 في المئة من حالات الوفاة الناتجة عن الحمل والولادة وذلك من خلال الآتي :

1- يساعد على منع استنزاف طاقة الأم نتيجة الولادات المتقاربة، ما يمكن الأم من استرجاع قوتها قبل أن تحمل مرة أخرى ويتيح الفرصة لها للحفاظ على قوامها وصحتها وقواها.

2- ينصح طبياً بعدم الإنجاب قبل سن العشرين وبعد سن الخامسة والثلاثين لتجنب مخاطر الحمل والولادة على الأم والطفل.

3- يخفض المخاطر التي تواجهها الأم من خلال تخفيض عدد حالات الحمل ومخاطره كالنزيف، وتسمم الحمل، وتعسر الولادة وما ينتج عنه من تمزق للرحم.

4- يجنب الأم الأخطار المتوقعة عن الحمل كالإجهاض الذي قد يلجأ إليه الزوجان عند حدوث حمل غير مرغوب.

ومن الثابت أن الوسائل الهرمونية لتنظيم الأسرة تحمي الأم من سرطاني المبيض والرحم وأورام الثدي الحميدة وتقلل من النزف وآلام الطمث، كما أن وسائل تنظيم الأسرة تحمي أيضاً الأم من الشيخوخة المبكرة، وتتيح أيضاً للمرأة فرصة أكبر للتعليم وتحسين مستواها التعليمي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أنها تمنح الأم الفرصة لتقديم العناية الكافية لزوجها ولكل طفل من أطفالها.

وبالنسبة للأطفال فإن من الفوائد التي يجنيها الأطفال من تنظيم الأسرة أنه يساعد على إنقاذ حياة ملايين الأطفال الذين يولدون في فترات متقاربة أو من أمهات أعمارهن تقل عن 20سنة أو تزيد على 35 سنة. حيث يمنع حدوث حالة وفاة واحدة بين كل أربع حالات من وفيات الرضع من خلال الآتي :

1- إن الحمل المتقارب يؤدي بالأم إلى اللجوء إلى الفطام الإضطراري والمبكر لطفلها الصغير، ما ينتج عنه تدهور في تغذيته وضعف في بنيته بسبب انقطاعه المبكر عن الرضاعة الطبيعية. فالطفل الذي يعاني من سوء التغذية يكون أكثر عرضة للأمراض مقارنة مع الطفل الذي يرضع من أمه حولين كاملين.

2- يحمي من مخاطر ولادة طفل ناقص الوزن (أقل من 2500 جرام).

3- يحد من الولادة المبكرة أو ولادة طفل مشوه أو متوفى.

كما أنه يتيح للوالدين الفرصة من منح أطفالهم التربية الكاملة والعناية الصحية والغذائية الحسنة لخلق جيل من الشباب المنتج القادر على المساهمة في تنمية نفسه ووطنه ولا يشكل عبئاً ثقيلاً على أسرته ومجتمعه.

أما بالنسبة للأب فإن الفائدة التي يجنيها الأب من تنظيم لأسرة أنه يمكنه من تقديم الرعاية الكافية والتربية الجيدة لكل طفل من أطفاله، كما أنها تساعد على حماية الأب من الإرهاق الجسدي والذهني وتوفر له ولأسرته حياة هادئة ومستقرة، إضافة إلى أنها تخفف عن الأب عبء تحمل نفقات المعيشة وتوفير احتياجات كل فرد من أفراد أسرته.

أما على مستوى الأسرة فإن تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل فوائد عديدة للأسرة.. حيث إن تعاون الزوجين في تنظيم إنجابهما هو السبيل لسعادة وصحة كل أفراد الأسرة جسدياً ونفسياً واجتماعياً، كما أنه يوفر للزوج والزوجة الوقت والفراغ للاهتمام بحياتهما الزوجية السعيدة والاهتمام بشؤون حياتهما الخاصة، ويساعد أيضاً على بناء جيل قوي صحيح البدن والعقل، كما أنه يجعل الأسرة أقوى وأصح وأسعد وأكثر تماسكاً.

تقرير لليونيسيف يفيد بأن معظم حالات الوفيات المتعلقة بالحمل والولادة تقع في الدول النامية

صنعاء/14 أكتوبر :

كشف تقرير جديد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن وفاة أكثر من خمسمئة ألف امرأة سنويا بسبب مضاعفات الحمل والولادة, وأن حوالي 99 بالمائة من جميع حالات الوفيات هذه تحدث في البلدان النامية.

ويفيد التقرير الذي يحمل عنوان " التقدم من أجل الأطفال: تقرير لتقييم الأداء فيما يتعلق بوفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة" أن 84 بالمائة تقريبا من حالات الوفيات تتركز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا.

ويذكر التقرير أن احتمال الوفاة من جراء المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة طوال حياة المرأة في العالم النامي يقدر بامرأة واحدة من كل 76 امرأة، وذلك بالقياس إلى امرأة واحدة من كل 8000 امرأة في العالم الصناعي. وتعد ظروف الولادة في النيجر هي الأخطر إذ تشير التقديرات إلى وفاة امرأة واحدة من كل سبع نساء بسبب تلك المضاعفات.

وقال السيد بيتر سالاما، رئيس الشؤون الصحية بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، " إن الحقيقة الفاجعة تتمثل في أنه في كل عام تتعرض ما يزيد عن نصف مليون امرأة للموت من جراء المضاعفات المتصلة بالحمل أو الولادة. وأسباب وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة واضحة لا خفاء فيها، كما أن ثمة وضوحاً أيضاً لوسائل مكافحتها. ومع هذا، فإن النساء لازلن يتعرضن للموت دون داع".

ويفيد التقرير بأن النزيف الدموي يشكل أكثر أسباب الموت انتشاراً، ولاسيما في أفريقيا وآسيا. وتؤثر أيضاً الصحة العامة للمرأة، بما فيها مستوى تغذيتها، على فرص تحقيق نتائج إيجابية في فترتي الحمل والولادة.

ويذكر التقرير أن هناك مؤثرات أخرى تتضمن العوامل الاجتماعية من قبيل الفقر وعدم المساواة والمواقف العامة إزاء المرأة وصحتها.

وتشدد اليونيسيف على أن غالبية وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة يمكن تجنبها. وتتمثل الوسيلة الرئيسية لهذا التجنب في تحسين الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة خاصة، وفي فترة ما بعد الولادة أيضاً.

كما ارتفع أيضا نطاق تغطية الرعاية التي تسبق الولادة بجميع أنحاء العالم النامي بمقدار 15 بالمائة في العقد الماضي، حيث تتلقى اليوم نسبة 75 في المائة من الحوامل شيئاً من تلك الرعاية.

ويفيد التقرير بأن بلدانا كثيرة قد قامت في نفس الوقت بزيادة شمول الإشراف على الولادة من جانب قابلات ماهرات. وفي بعض أنحاء آسيا، على سبيل المثال، يلاحظ أن نسبة النساء اللائي حظين بعناية أخصائيين مدربين خلال الولادة قد قفزت من مستوى 31 في المائة إلى مستوي 40 في المائة فيما بين عامي 1995 و 2005. وتتمثل أنجح وسيلة لإنقاذ حياة الأمهات في كفالة حضور مرشدين صحيين مهرة بكافة حالات الولادة، مع إمكانية وصول هؤلاء المرشدين للرعاية الطارئة عند الاقتضاء.

ومع هذا، فإن معدل التقدم المحرز فيما يتعلق ببلوغ الهدف الإنمائي للألفية الخاص بصحة الأم، والذي يتضمن تقليل معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة بنسبة 75 في المائة فيما بين عامي 1990 و 2015 ، يتسم ببطء شديد في كافة أنحاء العالم النامي، ولابد من تعجيل هذا المعدل اليوم إذا ما أريد تحقيق ذلك الهدف.

وقال السيد تيسا واردلو، رئيس شؤون الإحصاء والمراقبة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) "إن إنقاذ حياة الأمهات لا يشكل مجرد حتمية أخلاقية، بل إنه يشكل أيضاً استثماراً سليماً يتميز بإفادة أطفالهن وأسرهن ومجتمعاتهن وبلدانهن كذلك".

وأضاف "ثمة صلة واضحة في الواقع بين صحة الأمهات وسائر الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل القضاء على الفقر المدقع، والحد من وفيات الأمهات لأسباب صحية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فضلاً عن سائر الأمراض".

انعكاساً لرؤية الدولة الداعية إلى توسيع دائرة المد العمراني انطلاقا من مركز العاصمة باتجاه الأطراف

ابوظبى تشهد تنفيذ مشاريع عملاقة تشمل إنشاء مدن وتجمعات سكنية جديدة

أبوظبي/14 أكتوبر/وام:

قال تقرير لبلدية ابوظبى انه في ظل النمو الكبير الذي تشهده إمارة أبوظبي على الصعيد العمراني وإنشاء البنى التحتية والمدن والتجمعات الإسكانية التي من شأنها أن تغير مفهوم التنمية الحضرية في المنطقة قامت بلدية أبوظبي بالمشاركة الفعالة من خلال توظيف الإمكانيات الفنية في إيجاد البنى التحتية وتقديم الرؤى التخطيطية والهندسية التي من شأنها تنفيذ مخطط التطوير العام حتى عام 2030م ودعم التوجه الرامي للتوسع أفقيا عبر إنشاء وتشييد المجمعات والمدن السكنية ذات المواصفات والمعايير الحضارية والتي تؤمن حياة معيشية متحضرة ومعاصرة تتوفر فيها كل سبل الراحة والاستقرار والتنمية .

ووفقاً للتقرير فقد كان لبلدية أبوظبي مساهمة فعلية في رفد العديد من المشاريع العملاقة مثل مشروع تطوير جنوب الشامخة والذي جاء انعكاسا للرؤية الصائبة للقيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة والداعية إلى توسيع دائرة المد العمراني انطلاقا من مركز العاصمة باتجاه الأطراف وقد أثبتت جدواها الاقتصادية وحققت معدلات من الاستتباب السكاني وأسهمت في حل جزء من الحاجة إلى مجمعات سكانية تستوعب الارتفاع الملحوظ بأعداد السكان.

وذكر التقرير إن مدينة الشامخة أصبحت مثالا حيا يشير بدلالاته إلى أهمية تطوير هذا التوجه بحيث يصبح خيارا عصريا لإنشاء التجمعات السكانية المعاصرة والحديثة .. ومن هذا المنظور يأتي التحدي الجديد في توسعة الشامخة جنوبا لإضافة طاقة استيعابية تقدر بـ 10 آلاف مسكن عصري جديد.

و يأتي مشروع تطوير جنوب الشامخة بشكل نسبي بعيدا عن مركز العاصمة أبوظبي ليحمل بكل المعايير صفة المجتمع السكني المستقل بحد ذاته كما يقع المشروع الجديد في عمق مركز العديد من المجمعات السكنية الممتدة على طول طريق الإمارات الصحراوي الأمر الذي يؤهل جنوب الشامخة لتكون محورا سكانيا جاذبا وذا مواصفات خدمية وطبيعة ساحرة وقادرة على إسكان أكثر من 500 ألف نسمة مستقبلا .. حيث يمتد المشروع على مساحة تصل إلى 43 مليون متر مربع بما يعادل 4300 هكتار من الأرض الخالية ذات الانحدار الطوبوغرافي الفريد مما يعطيها ميزة استيعاب مخطط تصميم رائع الجمال والمواصفات . ويستوعب مشروع تطوير جنوب الشامخة 10 آلاف فيلا سكنية مساحة أرض الواحدة منها 1050 مترا مربعا بحيث يتم إشغال ٪80 من إجمالي المساحة المقدرة بـ4300 هكتار والمخصصة للمدينة الجديدة وتمت إقامة مجموعات الفلل في مناطق متجاورة نسبيا بمعدل 400 فيلا لكل مجموعة بحيث تتكون كل منطقة من شبكة متكاملة من البنى التحتية مثل الطرق والمناطق الخضراء الموازية للشوارع ترتبط مباشرة مع المتنزهات المجاورة وأجزاء المدينة الأخرى .و يضم الجزء المركزي لجنوب الشامخة بين جنباته العديد من محلات البيع بالتجزئة والترفيه والضيافة والمكاتب وأماكن النقاهة بالإضافة إلى الخدمات السكنية ويمتد على مساحة 400 متر كما يمتد بموازاة ذلك شريط أخضر بطول 2300 متر يربط بين العنصرين تعطي للسكان إمكانية التمتع بالاجتماع العائلي وعقد اللقاءات الاجتماعية بالمتنزهات وأماكن الترفيه المنتشرة بأرجاء المكان .